http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1512) السنة السادسة - الاربعاء (20) ايار 2009

بعد التجارة ملف النفط على طاولة الاستجواب

بغداد/المدى

اكد رئيس مجلس النواب اياد السامرائي أنه لن يقف أمام استجواب أي وزير بشرط أن يكون الطلب قانونيا، حسب بيان لمكتب السامرائي.

وفي الشأن نفسه قال جابر خليفة جابرفي تصريحات صحفية بصفته مقرر لجنة النفط والغاز في البرلمان أن عدد التواقيع التي طالبت باستجواب وزير النفط قد بلغت أكثر من ١٤٠ توقيعا وأن الدستور والنظام الداخلي للبرلمان يجيز لأي عضو في البرلمان أن يقدم طلبا للاستجواب على أن يدعم الطلب بتوقيع ٢٥ نائبا، مؤكدا أن القانون يجري بشكل انسيابي حول هذه القضية.وقال جابر ان استجواب وزير النفط العراقي سيأتي على ضوء تدهور الصناعة النفطية والسياسات الخاطئة لوزير النفط مما أدى إلى نقص حاد في العائدات المالية للبلاد وانخفاض معدلات تصدير النفط الخام العراقي وتردي نوعيته»، مؤكدا ن لدى لجنة النفط والغاز في البرلمان وثائق تؤكد صحة هذه التفاصيل، لكنه رفض أن يكشف أيا منها، وقال إن جلسة الاستجواب ستكشف الكثير من الأمور.

وكان نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي قد عبّر في مؤتمرعلى هامش المنتدى الاقتصادي في البحر الميت بالأردن عن استيائه وعدم رضاه حول عدم إحراز تقدم في إصلاح قطاع النفط العراقي المتداعي مضيفا أن التعامل مع الاستثمار الأجنبي يجب أن يكون بعقل مفتوح. ويرفض الشهرستاني عقود تقاسم الإنتاج التي تحصل بموجبها الشركات على حصة من عائدات نفط الحقول التي تطورها وهو يعرض بدلا من ذلك عقودا برسوم محددة تقول بعض شركات النفط الكبرى إنها غير جذابة.بحسب راديو سوا

من جانبه أكد عاصم جهاد المتحدث باسم وزارة النفط العراقية أن من حق البرلمان أن يوجه أسئلته وإيجاد الإجابات الواضحة لأي وزير باعتبار أن البرلمان جهة رقابية، مضيفاأن الإجابات سيجدها مجلس النواب عند الوزير في حال استجوابه، موضحا أن السياسة النفطية في العراق تخضع لجملة إجراءات وقد كانت الوزارة السباقة في تطبيقها والعمل على زيادة الإنتاج وتحسين الأداء خلال السنوات الماضية ويشيرالتقريرالذي قدمته هيئة النزاهة الى تفاقم المخاوف القائمة والتي تذهب إلى أن رحيل القوات الأمريكية عن بغداد في نهاية الشهر المقبل من شأنه أن يجعل أمن البلد في يد وزارات متورطة في الفساد وبالتالي تقويض المنجزات الأمنية وترى الهيئة أن الوزارات التي تشهد حالات فساد أكثر من غيرها وزارات الداخلية والدفاع والصحة والمالية والتعليم .

وكان رئيس الوزراء دعا الحكومة مؤخرا إلى إعلان الحرب على الفساد لكن منتقديه يقولون إن المالكي سبق له أن أعلن الحرب على الفساد، مضيفين أن محاربة الفساد ليس أمرا صعبا فقط وإنما محفوف بالمخاطر.

يذكر ان رئيس هيئة النزاهة السابق اضطر إلى مغادرة العراق، كما أن أحد أعضاء الهيئة قتل رميا بالرصاص، في الأسبوع الماضي، في أحد شوارع بغداد.وتاتي تلك التطورات المتعلقة بوزارة النفط والداعية الى استجواب وزيرها الشهرستاني على خلفية ماحدث لوزير التجارة تحت قبة البرلمان.

. وفي سياق متصل أكدت النائبة المستقلة شذى الموسوي لراديو سوا فشل وزير التجارة عبد الفلاح السوداني في تقديم أجوبة مقنعة حول قضايا الفساد في وزارته خلال جلسة الاستجواب التي شهدها مجلس النواب وقالت الموسوي أن الوزير لم يقدم تبريرا مقنعا في ما يتعلق بقضية المفتش العام لوزارة التجارة الذي اكتشف أن صباح السوداني شقيق الوزير، كان يأخذ عمولة مقدارها ٤٠ دولاراً عن كل طن سكر يدخل إلى العراق، موضحة أن الوزير قام بنقل المفتش العام إلى السفارة العراقية في الصين بصفة مستشار تجاري بعد تلقي الأخير تهديدات من شقيق الوزير بالقتل أو السكوت بشأن التجاوزات التي تحصل في الوزارة،وقالت الموسوي إن وزير التجارة تجاوز صلاحياته بتوقيعه قرار نقل المفتش العام إلى الصين، لأن نقل وتعيين المفتشين العامين هو من صلاحيات رئيس الوزراء، مضيفة قولها إن الوزير أخفق في الإجابة على هذه المسألة أيضا،وأشارت الموسوي إلى أن الوزير لم «يشرح أو يوضح» الأسباب التي دعته إلى إصدار أمر بوقف توزيع الحصة التموينية خلال الشهرين الأخيرين من العام الماضي .وحول موقفها من الجهود المبذولة لسحب الثقة عن الوزير، أعربت النائبة المستقلة شذى الموسوي عن قناعتها بأن أيا من قضايا الفساد التي تم استجواب الوزير بشأنها في مجلس النواب «كافية لحجب الثقة عنه. وهذه هي المرة الاولى التي يستدعي النواب فيها وزيرا بعد توجيه اتهامات رسمية بالفساد إلى وزارته.لكن الوزير دافع عن وزارته وأقاربه الذين كانوا من ضمن تسعة مسؤولين وُجهت لهم تهم الفساد المرتبطة ببرنامج ضخم لاستيراد المواد الغذائية.وقال صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في البرلمان ، إن المفتش العام في الوزارة (التجارة) علم بعد تعيينه عام ٢٠٠٦ أن هناك شكوكا بشأن تلقي أخ الوزير وابن أخيه رشاوى. وأضاف الساعدي أن أخ الوزير هدد المفتش وأمره بالصمت ثم نقل إلى وظيفة أخرى خارج العراق. وطرح الساعدي ثلاثة ملفات رئيسية خلال جلسة الاستجواب هي ملف التجاوز على القانون الخاص بالتعيينات داخل الوزارة، وملف نقل مفردات البطاقة التموينية وملف نوعيتها وكميتها.وقال الساعدي إن «الوزير تجاوز على القانون عندما عين أشقاءه بمنصب مستشارين له وهو مخالف للقانون كون تعيين المستشارين ليس من صلاحياته، وفتح الساعدي ملف نقل مفردات البطاقة التموينية التي كشف من خلالها عن ملايين الدولارات. مبينا أن المفتش العام للوزارة المقال من منصبه أبلغه بأن التجارة أبرمت عقداً من شركة (كاركل) الأمريكية لنقل الحنطة وهي من مفردات البطاقة الأساسية للمواطن وبعد فترة من الزمن أتضح فقدان ٢١,٣٧٧ طناً ولم تستطع الوزارة لغاية الآن حسم الموضوع فضلاً عن فقدانها لـ ٤٥١٢ شاحنة محملة بالمواد الغذائية لايعرف مصيرها أين؟.وفي الوقت الذي ماتزال فيه ملفات الفساد في وزارة التجارة حديث الشارع العراقي.

الانتخابات المقبلة.. اعتماد نظام القائمة المفتوحه أم المغلقة؟

بغداد / المدى

يستعد العراقيون لخوض انتخابات تشريعية جديدة تكتسب أهمية كبيرة يتوقع منها ان تغير الخارطة السياسية الحالية بشكل ملحوظ. بيد ان التحضيرات لهذه الانتخابات لم تبدأ بعد فلا قانون يوضح النظام الذي سيتبع في الانتخابات المقبلة هل سيكون وفق القائمة المفتوحة ام المغلقة؟. وهناك من يعتقد من المراقبين ان الخارطة السياسية العراقية تشهد مرحلة تكاد تكون (عسيرة) ، قبل الانتخابات المقبلة لمجلس النواب ، لاسيما بعد ظهور قوى سياسية جديدة شاركت في انتخابات مجالس المحافظات تحت مسميات قوى مستقلة وعلمانية خرجت من دائرة التخندق الطائفي او المذهبي وحتى العرقي ، لتشكل أطيافا تجد قبولا واسعا لدى قطاعات شعبية وحتى نخبوية عضو مجلس النواب حيدر العبادي أعرب عن مخاوفه من تماهل مجلس النواب في إقرار قانون الانتخابات مشددا في الوقت ذاته على ضرورة اعتماد نظام القائمة المفتوحة في الانتخابات التشريعية المقبلة. فيما يختلف عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب احمد أنور مع العبادي ويؤكد إن الرأي السائد داخل مجلس النواب يتجه لاعتماد نظام القائمة المغلقة في الانتخابات المقبلة مع إجراء بعض التعديلات عليه: من جهته يؤكد النائب عن جبهة الحوار الوطني فلاح حسن زيدان اتفاق غالبية الكتل السياسية على تغيير نظام الانتخابات بحيث يعطي للناخب العراقي حرية أكثر في اختيار ممثليه.الشيخ خالد العطية النائب الأول لرئيس مجلس النواب اعلن أن المحكمة الاتحادية قررت أن يكون موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة في ٣٠ من كانون الثاني من العام المقبل. وقال العطية إن مجلس النواب قدم طلبا إلى المحكمة الاتحادية مطلع هذا الشهر لبيان الرأي بصدد تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية الحالية لمجلس النواب والتاريخ المحدد لانتخابات مجلس النواب الجديد. مضيفا أن قرار المحكمة يأتي استجابة لطلب تقدم به ٢٧٥ نائبا. من جانبه قال رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري إن الثلاثين من كانون الثاني كان أحد تاريخين اقترحتهما المفوضية على المحكمة الفيدرالية.وكان من المقرر أن تجري الانتخابات في نهاية العام الجاري، الا أن بعض الكتل السياسية اعترضت مبررة ذلك بان مجلس النواب تأخر في دورته الانتخابية الحالية عدة أشهر، وبموجب النظام الداخلي لمجلس النواب يجب ان تكون الدورة لأربع سنوات كاملة، مما اثار جدلا في مجلس النواب، ولكن المحكمة الاتحادية حسمت الخلاف بتحديد موعد جديد لاجراء الانتخابات المقبلة. ويعد نظام الحكم في العراق نظاما برلمانيا حيث يقوم البرلمان بانتخاب رئيس جديد للوزارء من الكتلة الاكبر فيه ويكلفه بتشكيل الحكومة فضلا عن ان البرلمان نفسه ينتخب رئيسا للجمهورية .من جانبها كشفت مصادر قريبة من قائمة الائتلاف العراقي الموحد عن استعدادات كبيرة تجري الان لاعادة تشكيل الائتلاف العراقي الموحد استعدادا للانتخابات البرلمانية المقبلة .وكان السيد عمار الحكيم نائب رئيس قائمة الائتلاف العراقي الموحد قد اجرى مباحثات مع الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني بشأن امكانية اعادة تشكيل الائتلاف العراقي الموحد ليضم شخصيات من كل مكونات العراق بما فيها الحزبان الكرديان والحزب الاسلامي وصحوة العراق فضلا عن شخصيات مستقلة من التكنوقراط في مختلف المكونات. ويرى مشاركون في العملية السياسية حاولوا وضع أطر جديدة لانتماءاتهم خارج دائرة كتلهم ، أنه لم تتبلور بعد ملامح خارطة سياسية عراقية واضحة المعالم ، وبدت كأنها (هلامية) تنتظر انفراجا يحدث في الوضع العراقي.من جانبه ، كشف النائب عباس البياتي عن تشكيل لجنة داخل الائتلاف العراقي الموحد لبدء حوارات مع جهات واسعة وعريضة من اجل اعادة بناء ائتلاف جديد يكون رئيس الوزراء نوري المالكي محورا فيه.مؤكدا ان هناك حوارا جادا ومسؤولا داخل الائتلاف لاعادة بنائه وفق اسس وطنية جديدة تواكب المتغيرات والتطورات التي حصلت في الساحة السياسية العراقية منها نتائج الانتخابات الاخيرة مبينا ان الشعب العراقي بدأ يؤكد الخدمات والهوية الوطنية بعيدا عن القضايا والامور التي شغلت باله فترة تأسيس العملية السياسية. واوضح ان الائتلاف الجديد سيضم عربا واكرادا وتركمانا اذ سيضم من جميع الاطياف وايديولوجيا سيضم الاسلاميين والليبراليين والعلمانيين بالاضافة الى عشائر وقوى واعدة وسيتسع باتساع حدود العراق .وعن امكانية تغيير اسم الائتلاف العراقي الموحد ، قال البياتي: تغيير الاسم رهن التفاهمات والتوافقات داخل الائتلاف، ولكن قد يبقى الاسم الاول لكن الاسمين الثاني والثالث قد يكونا الوطني العراقي ليشمل كل الاطياف والمكونات. وفي اطار متصل أوضح عضو مجلس النواب عن جبهة التوافق أحمد العلواني ان الانتخابات البرلمانية المقبلة يجب ان تجرى بطريق تختلف عن الانتخابات السابقة لأن الظروف التي أجريت فيها الانتخابات عام ٢٠٠٥ ليست الظروف الحالية. مضيفا ان الانتخابات الماضية شهدت العديد من الأخطاء وحالات التزوير وغياب مكونات كبيرة عن المشاركة في العملية السياسية سبب الكثير من المشاكل، وكذلك وجود جهات تهدف إلى أضعاف جهة على حساب جهة أخرى. معربا عن عن أمله بأن تكون هناك مشاركة كبيرة في الانتخابات المقبلة لاسيما للفئات التي لم تشترك في الانتخابات الماضية.مضيفا على الكتل السياسية ان تقدم شخصيات معروفة وعلى درجة عالية من الكفاءة قادرة على ان تقدم شيئاً للشعب العراقي وتشكيل حكومة جديدة تتحمل المسؤولية في ظل غياب القوات الأجنبية من العراق.مشيرا إلى ان توزيع المناصب في الحكومة المقبلة ستبنى على ضوء الانتخابات المقبلة ومدى نزاهتها.اما النائب فلاح شنشل عن الكتلة الصدرية فقد كشف عن وجود مفاوضات واسعة مع عدة جهات سياسية من اجل ابرام تحالفات جديدة. موضحا ان هنالك عدة اتصالات من جهات سياسية مختلفة مع الكتلة الصدرية من اجل ابرام تحالفات وائتلافات سياسية استعداداً للانتخابات البرلمانية المقبلة ، مشددا على ان التيار الصدري لديه برنامجه الوطني وهو الحفاظ على العراق شعباً وأرضاً وسيادة ،ولتحقيق السيادة والاستقلال الوطني وتوفير الخدمات للشعب العراقي والحفاظ على وحدة العراق وامنه.

واضاف نحن نسعى لبناء بلد آمن ومستقر ليعيش فيه الجميع بأمن واستقرار ، مشيرا الى وجود بعض التفاهمات مع بعض الكتل السياسية .مستدركا لكننا حتى الان ننتظر ، وجميع الخيارات مفتوحة ،والان المرحلة لاتزال في بدايتها ، والتحالفات مازالت في بداية تحركها. وتقول الحكومة إنها اعدت بصورة أفضل لتأمين هذه الانتخابات وتنظيمها مقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٥. وستكون هذه ثاني مرة يصوت فيها العراقيون في انتخابات برلمانية منذ الوجود الأمريكي للبلاد قبل ست سنوات. ويقول محللون إن هذه الانتخابات ستكون اختباراً لمدى شعبية رئيس الوزراء نوري المالكي الذي حقق حلفاؤه مكاسب كبيرة في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في كانون الثاني الماضي.

متخصصون : الفساد العائق الابرز في وجه التطور الاقتصادي

بغداد /وكالات

رحب مختصون باجراءات مجلس النواب الاخيرة في تفعيل دوره الرقابي ،عادين اياها اهم عناصر الاصلاح الاقتصادي في العراق .واجمعوا في احاديث لوكالة (إيبا) على ان تكون هناك محاسبة فاعلة لكل من يثبت تقصيره وتجاوزه القانون سواء من الموظفين او المسؤولين . داعين الحكومة الى اسناد عمل البرلمان بعد رفعها شعار دولة القانون . ويرى الباحث الاقتصادي في مركز البحوث والدراسات رافد حسون ان الجهات الرقابية مسؤولة ومطالبة بمتابعة جميع التقارير التي صدرت حول حالات فساد مالي واداري .وقال هناك الكثير من التجاوزات التي اوردتها تقارير دوائر المفتش العام وهيئة النزاهة مما يتطلب من الحكومة التفاعل معها ومحاسبة كل من يثبت تورطه .واضاف بات من الواجب ايضا على الحكومة ان تعمل جنبا الى جنب مع مجلس النواب لمكافحة الفساد ووضعه ضمن الاولويات الحكومية ، خاصة ان الحد من عمليات الفساد التي باتت تنخر اجهزة الدولة اصبح مطلبا شعبيا قبل ان يكون نيابيا . داعيا الحكومة الى اسناد عمل البرلمان بعد رفعها شعار دولة القانون في الانتخابات الاخيرة لمجالس المحافظات .وزاد ان الدور الرقابي الذي يمارسه المجلس يعتمد على اسس دستورية تتراوح بين طلبات المناقشة وطلبات التحقيق والاستجواب ،.وشدد حسون على اهمية ان تكون الجهود الحكومية متواصلة للقضاء على الفساد بكل انواعه . مبينا ان الفساد يعتبر العائق الابرز في وجه جميع مبادرات التنمية والتطور الاقتصادي .

من جانبها اكدت التدريسية في كلية الادارة والاقتصاد ايناس حداوي ان التخوف الذي ابداه عدد من المسؤولين حول استخدام المجلس لادواته الدستورية المتمثلة في الرقابة والتشريع يخالف الروح الديمقراطية .وقالت كما هومعروف لا يمكن الفصل بين الدور الرقابي للمجلس والدور التشريعي وان طغى احدهما على الآخر ستختل المعادلة وهو ما تشهده الحياة البرلمانية في العراق ، خاصة ان الجانب التشريعي يتطلب موافقة اغلبية المجلس بينما الجانب الرقابي لا يتطلب ذلك . مبينة ان الحكومة مطالبة باسناد عمل البرلمان بعد رفعها شعار دولة القانون .

واشارت حداوي الى ان السعي الواضح لاعضاء مجلس النواب في مساءلة الوزراء نقطة ايجابية وحالة تؤكد الجهود البرلمانية للقضاء على الفساد الاداري . لافتة الى انه بعد تخفيض الموازنة المالية للدولة وانخفاض اسعار النفط استوجب ذلك مراقبة المال العام .وتابعت لو نظرنا الى الدور الرقابي من خلال الاسئلة البرلمانية والاستجوابات الاخيرة ، لوجدنا ان المجلس مارس دوره كاملا في هذا الجانب. من جهته اوضح عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين الدكتور علي المانع ان المتابع لعمل البرلمان خلال الاشهر الاخيرة يتبين له ان الدور الرقابي طغى على الدور التشريعي بشكل كبير . واصفا هذه التحركات بالخطوة المطلوبة .واضاف يجب ان يكون هناك حرص على تفعيل الجانب الرقابي وكذلك على تطبيق القوانين ، سيما ان الكثير من القوانين التي تم اقرارها لم يتم العمل بها ومن ثم يكون الجانب الرقابي جانبا رئيسيا وأكثر من مهم بالنسبة لأداء مجلس النواب . مطالبا بان لا يكون الجانب الرقابي مقتصرا على الاستجوابات في ظل وجود ادوات أخرى يمكن استخدامها.

ونوه المانع الى ان المواطنين ينتظرون الحلول ، وان عدم تحقيق انجاز بهذه القضايا يعتبر من الامور السلبية في اداء السلطة الرقابية .واكد المانع ان استخدام هذه الادوات في محاسبة المسؤول يجب ان تكون قاعدة وليس استثناء ، بمعنى انه من المهام الرئيسية والدليل على اهمية الادوات الرقابية.